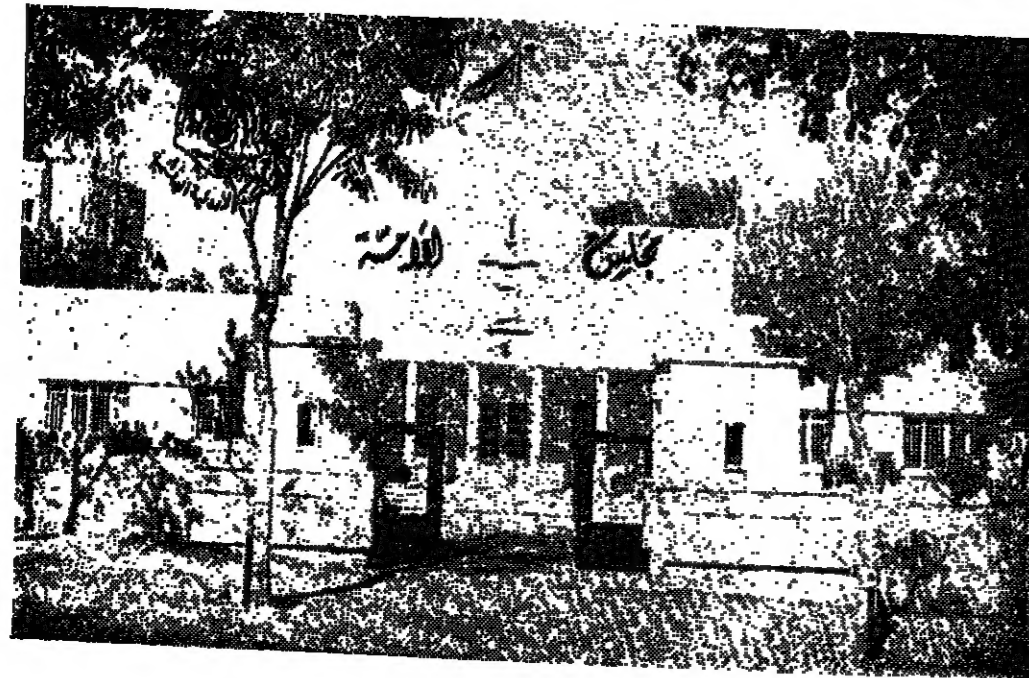


عشرة من صباح يوم الخميس الموافق ١٩٦٤/١٢/٥
الجميع : موافقون.

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة
الرئيس : انتهت الابحاث الواردة على جدول
امامنا لهذا اليوم ومرعد جلستنا القادمة الساعة الحادية

رئيس مجلس الاعيان
سعيد القتيبي

سكرتير عام مجلس الامة
هاني فيبر



مبنى الوزارة للجمعية

مذكرات ومناقشات مجلس الاعيان الاردني الثامن

« العدد ٨ » الخميس : ١٩ رجب سنة ١٣٨٣ هـ . الموافق ٥ كانون أول سنة ١٩٦٣ م . « الجلد ٨ »

مجلس الاعيان

الجلسة الخامسة يوم الخميس في ٥ كانون أول ١٩٦٣

خبرتنا الان

صفحة

١٣٨

١٣٨

١٣٨

١٣٨

(ووفق عليه)

(اخذ المجلس علما بما)

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٢ - تلاوة الاجازات والاعتبارات :

أ - معلرة معالي السيد هاشم الجيوسي

ب - معلرة معالي السيد رشاد الخطيب

تعريف

- ١ - اعد وروى هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه السكرتير العام الاستاذ : هاني غير
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر هيئة مؤلفة من السادة : خليل عصفور وعبدالله بعيون وناظم مرزوق
- ٣ - قام بتدقيق هذا المسند في المطبعة السيد : وليد التجداوي

هكذا منه الاصل

صفحة

- ٣ - تلاوة الكتب الواردة :
- ١٣٨ أ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم ١٦٢٠٧ حول صدور الارادة الملكية السامية بقبول استقالة دولة السيد سمير الرفاعي من عضوية مجلس الاعيان من تاريخ ٦٣/١٢/١ .
- ١٣٨ ب - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم ١٦٢٠٧ حول صدور الارادة الملكية السامية بقبول استقالة دولة السيد سمير الرفاعي من عضوية مجلس الاعيان من تاريخ ٦٣/١٢/١ .
- ١٣٩ ٤ - تلاوة الارادة الملكية السامية بتعيين عطوفة السيد عبد الحميد العدوان عضواً في مجلس الاعيان اعتباراً من تاريخ ١٩٦٤/١٢/١ .
- ١٣٩ أ - اقسام عطوفة السيد المحترم اليمين الدستورية .
- ١٣٩ ٥ - مقررات اللجنة القانونية :
- ١٣٩ أ - قرار رقم (٤) بشأن القانون المؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٦٣ (ووفق على رده قانون المناهج والكتب المدرسية .
- ١٣٩ ب - قرار رقم (٥) بشأن القانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٢ (ووفق القانون وارسل المعدل لقانون الخدمة المدنية .
- ١٤٥ ج - قرار رقم (٦) بشأن مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة التالية : -
- ١٤٥ ١ - القانون المؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ قانون الانتخاب لمجلس النواب .
- ١٦٣ ٢ - القانون المؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٠ معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب .
- ١٦٣ ٣ - القانون المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦١ معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب .
- ١٦٤ ٤ - القانون المؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٢ معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب .
- ١٦٥ ٥ - مشروع قانون معدل لقانون الخط الحجازي الاردني لسنة ١٩٦٣ .

(ووفق على هذه القوانين كما وردت من مجلس النواب واحيلت للحكومة)

صفحة

- ١٦٥ ٦ - مشروع قانون معدل لقانون دعاوى الحكومة لسنة (ووفق على هذه القوانين كما وردت من مجلس النواب واحيلت للحكومة)
- ١٦٥ ٧ - مشروع قانون معدل لقانون ديوان المحاسبة لسنة (ووفق على هذه القوانين كما وردت من مجلس النواب واحيلت للحكومة)
- ١٦٦ ٨ - قرار رقم (٧) بشأن مشروع القانون المعدل لقانون استقلال القضاء لسنة ١٩٦٣ (ووفق على هذا القرار واعيد لمجلس النواب)
- ١٧٢ ٩ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة (عينت في ١٩٦٣/١٢/١٢)

هكذا من الفصل

مجلس الاعيان

○○○○○

مجلس الاعيان

اجتمع المجلس علنا وبنصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحا من يوم الخميس الواقع في ١٩٦٣/١٢/٥ برئاسة دولة السيد سعيد المفتي رئيس المجلس وبحضور سكرتير عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير .

وتغيب معتلرا : السادة هاشم الجبوسي ورشاد الخطيب

وتغيب بدون معلرة : السادة انطون عطا الله وعبد الحليم التمر وانور الخطيب وفؤاد عبد الهادي وحضر من الحكومة سيادة الشريف حسين بن ناصر رئيس الوزراء ، واصحاب المعالي السادة : صالح المحالي وزير الداخلية ، بشير الصباغ القائم باعمال قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم ، حسن الكايد وزير العدلية ، عبد اللطيف الميناي وزير الاشغال العامة ، صالح برقان وزير الصحة ، كامل عي الدين وزير الزراعة ، عبد الرحيم الشريف وزير الاقتصاد الوطني ، نظام الشرايفي وزير المالية .

افتتاح الجلسة : -

الرئيس : النصاب القانوني ، اعلن افتتاح الجلسة ، بسم الله الرحمن الرحيم نبحث الآن في المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس : يتلى محضر الجلسة السابقة .
الجميع : نصادق عليه ونعني السكرتير . من تلاوته .

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

الرئيس : تتلى الاجازات والاعتذارات الواردة لعلم المجلس .

(أ)

السكرتير العام :

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم
ارجو قبول معذرتي عن حضور جلسة اليوم .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عضو مجلس الاعيان
هاشم الجبوسي

(ب)

السكرتير العام :

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم
لاسباب صحية اعتذر عن حضور جلسة اليوم
والقبولوا خالص التحية .

العين
رشاد الخطيب

٣ - تلاوة الكتب الواردة

(أ)

الرئيس : يتلى كتاب سيادة رئيس الوزراء حول استقالة دولة الرفاعي .

السكرتير العام :

الرقم - ١٦٢٠٧/٢/١/٧/٢٧

التاريخ - ١٩٦٣/١١/٣٠

دولة رئيس مجلس الاعيان

ارجو أن احيط دولتكم علما بصدور الارادة الملكية السامية بقبول استقالة دولة السيد سمير الرفاعي من عضوية مجلس الاعيان من تاريخ ١٩٦٣/١٢/١ .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء
حسين بن ناصر

الرئيس : اخذ المجلس علماً بذلك :

٤ - تلاوة الارادة الملكية السامية
بتعيين عطوفة السيد عبد الحميد العدوان

الرئيس : ارجو ان تتلى الارادة الملكية السامية بتعيين عطوفة السيد عبد الحميد العدوان عضوا في مجلس الاعيان .

السكرتير العام :

(الجميع وقوف)

الرقم - ١٦٢٠٥/٢/١/٧/٢٧

التاريخ - ١٩٦٣/١١/٣٠

دولة رئيس مجلس الاعيان

أبعث الى دولتكم طياً ينسخة من الارادة الملكية السامية المتضمنة تعيين عطوفة السيد عبد الحميد العدوان عضوا في مجلس الاعيان اعتبارا من تاريخ ١٩٦٣/١٢/١

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء
حسين بن ناصر

تمنح الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى المادة (٣٦) من الدستور
نصدر ارادتنا بما هو آت :

يعين عطوفة السيد عبد الحميد العدوان عضوا في مجلس الاعيان اعتبارا من تاريخ ١٩٦٣/١٢/١ .
١٩٦٣/١١/٣٠

حسين بن طرول

وزير الداخلية
صالح المحالي
رئيس الوزراء
حسين بن ناصر

(وهنا جلس جميع من في القاعة)

(أ)

الرئيس : ارجو من العين المحترم اداء القسم السيد العدوان : (وقفاً)

اقسم بالله العظيم ان اكون خالصاً للملك والوطن وان احافظ على الدستور وان اخدم الامة واقوم بالواجبات الموكلة لي حق القيام :

الرئيس : ونحن نرحب بالزميل الكريم ترحيباً حاراً ونرجو له التوفيق والنجاح .

٥ - مقرارات اللجنة القانونية

الرئيس : ليتفضل معالي مقرر اللجنة القانونية السيد فلاح المداحنة لتلاوة مقررات اللجنة القانونية

(أ)

المقرر :

قرار رقم (٤)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١ برئاسة دولة رئيس

المجلس ويحضر كل من المقرر معالي السيد فلاح المدادحة والاعضاء سماحة الاستاذ نديم الملاح ومعالي السيد علي الهنداوي ، ومعالي السيد رياض المقلح ، ونظرت في القانون المؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٦٣ قانون المناهج والكتب المدرسية الحال اليها من قبل دولة رئيس المجلس ، وبعد دراسته ومناقشته قررت توصية المجلس الكريم برفضه بسبب ادخال هذا القانون في الفصل الثامن من مشروع قانون التربية والتعليم لسنة ١٩٥٣ الذي اقر من قبل مجلس النواب واحيل الى مجلس الاعيان .

اللجنة القانونية

الرئيس : هل يوافق المجلس على قرار اللجنة؟
الجميع : موافقون .

(وهذا هو نص القانون بالشكل المرفوض فيه كما سيعاد لمجلس النواب)

قانون رقم () لسنة ١٩٦٣

قانون المناهج والكتب المدرسية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون المناهج والكتب المدرسية لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

أ - تعني كلمة (المملكة) المملكة الاردنية الهاشمية .

ب - تعني كلمة (المناهج) المناهج المقررة في مدارس ومعاهد المملكة الاردنية الهاشمية باستثناء الجامعة الاردنية .

ج - تعني عبارة (الكتب المدرسية المقررة) كل كتاب يقرر استعماله للتدريس في مدارس المملكة ومعاهدها باستثناء الجامعة الاردنية ويشمل ايضاً اصول الكتاب وتجارب طبعه :

د - تعني كلمة (الوزارة) وزارة التربية والتعليم ، وتعني كلمة (الوزير) وزير التربية والتعليم .

هـ - تعني كلمة (المؤلف) الشخص الذي وضع الكتاب المدرسي المقرر عن طريق التأليف او الجمع او الترجمة .

و - تعني كلمة (المكافأة) المبلغ الذي يدفع للمؤلف بدل حق التأليف او اية حقوق اخرى في الكتاب المدرسي المقرر .

ولشمل لفظة (المذكور) المؤلف ايضاً كما يطلق المفرد على المثنى والجمع والمكسر والمكس .

المادة ٣ - تؤلف لجنة عليا تختص برسم السياسة الواجب اتباعها في وضع المناهج وتأليف الكتب المدرسية ولا يجوز تغيير المناهج او تعديلها الا بعد موافقة اللجنة العليا .

المادة ٤ - تتكون اللجنة العليا من :

أ - ممثل عن الجامعة الاردنية ينسبه مجلس الجامعة .

ب - ممثل عن وزارة التربية والتعليم ينسبه الوزير .

ج - ممثل عن مؤسسات التعليم العالي ينسبه الوزير ويؤخذ دورياً منها بحسب قدم تأسيسها .

د - ممثل عن المدارس الاهلية الخاصة ينسبه الوزير .

هـ - رئيس قسم المناهج والكتب المدرسية (بحكم وظيفته كما يأتي فيما بعد) ويكون اميناً لمر اللجنة ولا يجوز ان ينتخب رئيساً او نائباً لرئيس اللجنة .

و - ممثل عن نقابات المهن العليا (الطب ، الصيدلة ، المحاماة ، الهندسة) تنسب مجالس هذه النقابات دورياً .

ز - ممثل عن الغرف الصناعية والتجارية تنسب دورياً مجالس هذه الغرف .

ح - عضوين من ذوي الخبرة والرأي المهتمين بأمور التربية والتعليم ينسبهما الوزير بصفتها الشخصية من خارج الوزارة .

المادة ٥ - يعين عضو اللجنة العليا بتنسيب من الجهة المختصة وبقرار من مجلس الوزراء ولا يعزل الا بقرار من مجلس الوزراء .

المادة ٦ - تكون مدة العضوية في اللجنة سنتين ، تسقط بعدها عن واحد من الاعضاء بالقرعة ، ويمكن اعادة انتخابه بعد تنسيبه من الجهة المختصة .

المادة ٧ - تنتخب اللجنة رئيساً ونائباً للرئيس بالاقتراع السري لمدة عامين .

المادة ٨ - يشترط في عضو هذه اللجنة ان يكون جامعياً .

المادة ٩ - تصدر اللجنة العليا قراراتها بالاجماع او الاكثري وترفعها للوزير الذي عليه ان يقدمها الى مجلس الوزراء لاقرارها .

المادة ١٠ - ينشأ في الوزارة قسم خاص يسمى (قسم المناهج والكتب المدرسية) تكون مهمته فنية وتنفيذية على الوجه التالي :-

أ - يهيئ الدراسات الفنية ، ويعمل البحوث العلمية ويجري التجارب التربوية ويقترح التشريعات اللازمة ، وغيرها من الاعمال الفنية التي تكلف بها اللجنة العليا والوزارة مستعيناً بمن شاء من اعضاء الهيئات التدريسية وموظفي الوزارة والمفتشين ويمكن ان يستعين باساتذة كليات الجامعة ومن شاء من الخبراء والمختصين .

ب - يقوم القسم بوضع المناهج وتعديلها والاشراف على تأليف الكتب المدرسية وفق السياسة التي رسمتها اللجنة العليا ووافق عليها مجلس الوزراء .

ج - يتألف هذا القسم من : -

أ - رئيس وخمسة اعضاء متخصصين في مباحث الآداب والعلوم والصناعة والزراعة والتجارة ، يضاف اليهم عضو سادس متخصص بالتربية وعلم النفس ، يتولى ادارة مكتب الكتب المدرسية كما هو منصوص عليه فيما بعد ، ويجب ان يكونوا من حملة الشهادات الجامعية مع خبرة في التدريس لا تقل عن ثلاث سنوات .

ب - ديوان له رئيس يتولى تصريف المكاتبات وتنظيمها ويرتبط برئيس القسم مباشرة .

ج - مكتب للكتب المدرسية يرأسه العضو السادس ويتكون من العدد اللازم من الموظفين والمستخدمين ، ويختص بالتنفيذ والاجراءات العلمية التي تتعلق بوضع الكتب المدرسية وتأليفها وطبعها ، وهو صلة الوصل بين القسم والمؤلفين والطابعين والناشرين .

المادة ١١ - يكون رئيس قسم المناهج والكتب المدرسية واعضاؤه وجميع موظفيه من موظفي وزارة التربية والتعليم ويكون رئيسه مرتبطا بالوزير مباشرة .

المادة ١٢ - يقر وزير التربية والتعليم المناهج الموضوعه من قبل القسم بعد موافقة اللجنة العليا واذا لم يقرها الوزير رفع الامر الى مجلس الوزراء .

المادة ١٣ - لا يجوز تغيير المناهج الا بعد مضي مرحلة دراسية كاملة على بدء تنفيذها ويتم هذا التغيير على اساس من البحث والدراسات والتجارب التي اجراها القسم بموافقة اللجنة العليا ومشاركة الهيئات التعليمية والفنية المختصة في الوزارة وخارجها .

المادة ١٤ - لا يجوز لاعضاء اللجنة العليا ولا لرئيس واعضاء قسم المناهج والكتب المدرسية القيام باعداد وتأليف الكتب المدرسية ، سواء اكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر .

المادة ١٥ - يقع في اقرار الكتب المدرسية طريقة المسابقة الحرة ، وفي الحالات الخاصة يلجأ الى طريقة التكليف .

المادة ١٦ - أ - اذا تقرر تأليف كتاب وفق طريقة المسابقة الحرة ، يعلن قسم المناهج والكتب المدرسية مرتين على الأقل في صحيفتين يوميتين عمليتين عن حاجة الوزارة الى تأليف ذلك الكتاب وفق الشروط التي يعينها .

ب - تقدم مشروعات الكتب الى المكتب الخاص بالكتب المدرسية ، ويقدمها بدوره الى قسم المناهج والكتب المدرسية .

ج - يقوم القسم بدراسة مشروعات الكتب مستعينا في دراستها بمن يرى من الخبراء المختصين بعد موافقة اللجنة العليا عليهم .

المادة ١٧ - اذا تقرر اتباع طريقة التكليف ، يطلب قسم المناهج والكتب المدرسية بموافقة اللجنة العليا الى شخص أو أكثر من المختصين وذوى الخبرة باعداد مشروع الكتاب المطلوب وفق المناهج المقرر والشروط التي تعين لهذه الغاية :

المادة ١٨ - يقدم قسم المناهج والكتب المدرسية توصياته بشأن مشروعات الكتب الى الوزير لاقراءها او تحويلها الى اللجنة العليا التي يكون قرارها نهائيا .

المادة ١٩ - يحق لقسم المناهج والكتب المدرسية ادخال أى تعديل أو تنقيح يراه مناسبا على كل كتاب مدرسي مقرر ويكون ذلك اما بتكليف المؤلف نفسه أو غيره من المختصين :

المادة ٢٠ - لا يسمح بتدريس أى كتاب في مدارس المملكة الا اذا اقره قسم المناهج والكتب المدرسية وفق احكام هذا القانون .

المادة ٢١ - في حالة اقرار كتاب مدرسي يصبح هذا الكتاب حقا من حقوق وزارة التربية والتعليم ويصرف لمؤلفه مكافأة لا تزيد على : -

أ - (٤٠٠) دينار عن كل كتاب يقرر للمرحلة الابتدائية .

ب - (٤٥٠) دينار عن كل كتاب يقرر للمرحلة الاعدادية .

ج - (٥٠٠) دينار عن كل كتاب يقرر للمرحلة الثانوية .

المادة ٢٢ - أ - يجب على مؤلف الكتاب أن يشرف على طباعته وتديق ملازمه في الطبعة الاولى دون استحقاق أى اجر مقابل ذلك .

ب - اما في الطباعات التالية فيقوم بالاشراف على طباعته وتديق قسم المناهج والكتب المدرسية .

المادة ٢٣ - اذا قررت الوزارة ترجمة كتاب لاقراره ، فانها تدفع لمترجمه مكافأة لا تزيد على نصف المكافأة المخصصة في الاصل لمؤلف مثل هذا الكتاب بموجب احكام المادة (٢١) من هذا القانون .

المادة ٢٤ - أ - تدفع الوزارة لاي شخص تكلفه بتعديل أو تنقيح كتاب مدرسي مقرر مكافأة تتناسب مع ما يبذله من جهد في هذا السبيل يقرها الوزير على أن لا تتجاوز خمس المكافأة الاصلية المعطاة لمؤلف الكتاب .

ب - تدفع الوزارة لاي شخص تكلفه بالنظر في صلاحية مشروع كتاب مدرسي اجورا يقدريها الوزير .

المادة ٢٥ - يدفع لكل عضو من اعضاء اللجنة العليا المنصوص عليها في المادتين (٤ و ٥) المكافأة التي يقرها مجلس الوزراء في كل سنة على ضوء ما قام به من جهد .

طباعة الكتب المدرسية

المادة ٢٦ - عند البدء بتنفيذ هذا القانون توضع تحت تصرف الوزارة سلفة مالية كافية لحساب الكتب المدرسية المقررة وتنظم حسابات هذه السلفة بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية .

المادة ٢٧ - تطبع الكتب المدرسية المقررة في المطابع المحلية بموجب عطاءات تطرحها الوزارة بالاتفاق مع الجهات الحكومية ذات الاختصاص ويعلن عنها في الصحف المحلية ولا يصار للطبع خارج المملكة الا عند الضرورة القصوى .

توزيع الكتب المدرسية وبيعها

المادة ٢٨ - يؤلف القسم لجنة من ذوي الخبرة لتقوم بالاشتراك مع الجهات الحكومية المختصة بتحديد اسعار الكتب المدرسية المقررة وفق اسس عادلة تتفق ومتقنيات المصلحة العامة .

المادة ٢٩ - يعمم القسم قائمة باسعار الكتب المدرسية المقررة على جميع المدارس والمكتبات والجهات المعنية .

المادة ٣٠ - أ - يوزع القسم الكتب المدرسية المقررة مجاناً على جميع طلاب المرحلة الابتدائية في مدارس الحكومة مرة واحدة في السنة وعلى طلاب هذه المرحلة في المدارس الاهلية التي تتقيد بمناهج وزارة التربية والتعليم ، كما تمنح هذه الكتب بالمجان بنسبة مئوية لا تقل عن ٢٥ ٪ من مجموع عدد الطلاب ، وذلك لغير القادرين على شرائها من طلاب المرحلتين الاعدادية والثانوية في المدارس الحكومية .

ب - لا تسترد الوزارة في نهاية السنة الدراسية الكتب التي منحت مجاناً للطلاب حسبما جاء في الفقرة السابقة .

المادة ٣١ - مع مراعاة احكام المادة (٣٠) الفقرة (أ) تباع الكتب المدرسية المقررة وفق التعليمات والاسعار التي يضعها القسم لهذه الغاية .

المادة ٣٢ - يكون لقسم المناهج والكتب المدرسية ميزانية خاصة وعامية ينفقها ويشرف على تطبيقها وفق الأصول المالية المرحية وصندوق خاص للكتب المدرسية وتخضع حسابات القسم والصندوق لاشراف ولتدقيق ديوان المحاسبة .

احكام عامة

المادة ٣٣ - الوزير أن يضع بالاستناد الى هذا القانون التعليمات التي يراها ضرورية لتنفيذ غاياته .

المادة ٣٤ - يلغى هذا القانون كافة القوانين والاحكام السابقة التي تتعارض معه .

المادة ٣٥ - رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم والمالية مكلفون كل بمحکم اختصاصه بتنفيذ احكام هذا القانون .

(ب)

الرئيس : يتلى القرار رقم (٥) حول القانون المؤقت المعدل لقانون الخدمة المدنية رقم ٢٩ المقرر :

(قرار رقم ٥)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١ برئاسة دولة رئيس المجلس وبحضور كل من المقرر السيد فلاح المداحه والاعضاء سماعة الاستاذ نديم الملاح، ومعالى السيد علي المنداوي ، ومعالى السيد رياض المفلح، ونظرت في القانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون الخدمة المدنية المحال اليها من قبل دولة رئيس المجلس وبعد دراسته ومناقشته قررت توصية المجلس الكريم برفضه بسبب ان ما ورد فيه قد ادخل في صلب مواد قانون الخدمة المدنية الذي وافق عليه مجلس الامة في الدورة السابقة *

اللجنة القانونية

الرئيس : هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟
الجميع : موافقون

(وهذا هو نص القانون على قرار اللجنة بالشكل المرفوض كما سيرسل للحكومة مرفوضاً)

الاسباب الموجبة

لما كانت الفقرة (أ) من المادة (١٧) من قانون الخدمة المدنية المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٦١ ينص على ضرورة وجود وكيل وزارة وعضوين في لجنة اتقاء الموظفين برتبة وكيل وزارة ، وبما انه يحدث في بعض الاحيان ان لا يكون هنالك وكيل وزارة او يغيب المضمون مما يؤدي الى تأخير اعمال

اللجنة ، فقد وجد من الضروري وضع هذا التعديل لتلافي ذلك النقص .

قانون الخدمة المدنية المعدل المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٢

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الخدمة المدنية المعدل لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٧) من القانون الاصلي بحذف عبارة

«او من ينوب عنها في حاله غيابه بالظروف القاهرة» الواردة في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية

او من يقوم مقام أي من هؤلاء الاعضاء بموافقة مجلس الوزراء او الوزير المختص .

- ج -

الرئيس : يتلى القرار رقم (٦)

المقرر :

(قرار رقم ٦)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/٢/١ برئاسة دولة رئيس المجلس وبحضور كل من المقرر معالي السيد فلاح المداحه والاعضاء سماعة الاستاذ نديم الملاح ومعالى السيد رياض المفلح ومعالى السيد علي المنداوي ونظرت في مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة المدرجة في ادناه والمحالة اليها من قبل

* انظر لقانون بحكمه التاملي المنشور في العدد (١٨٣٠) بالجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٣١

دولة رئيس المجلس، وبعد دراستها ومناقشتها قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب وهي :-

١ (القانون الموقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ قانون الانتخاب لمجلس النواب .

٢ (القانون الموقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٠ المعدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب

٣ (القانون الموقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦١ المعدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب :

٤ (القانون الموقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب :

٥ مشروع القانون المعدل لقانون الخط الحجازي الاردني لسنة ١٩٦٣ :

٦ مشروع القانون المعدل لقانون دعاوى الحكومة لسنة ١٩٦٣ :

٧ مشروع القانون المعدل لقانون ديوان المحاسبة لسنة ١٩٦٣ .

اللجنة القانونية

(١)

المقرر : بالنسبة لقانون الانتخاب وتعديلاته لفئتي في الكراسي المرفقة :

الرئيس : هل لأحد من الاعضاء الاكرام اية ملاحظة على القرار ؟

السيد العجلوني : لي كلمة حول قانون الانتخاب

الرئيس : تفضل

السيد العجلوني : دولة الرئيس زملائي الكرام ان ما جاء في المادة (٢) الفقرة الاولى من قانون الانتخاب الحالي لم يمسك الموقر وهي تعني كلمة اردني كل شخص ذكر . الخ يترتب عليه حرمان المرأة

الاردنية من حق الانتخاب وكثيرا من سيداتنا وبناتنا يحملن الشهادات العالية وبعضهن يمارسن التعلم والطبابة ايضا بينما تحول هذه الفقرة المذكور فقط .

ونحن في بلد على رأس الدولة فيه ملك شاب مثقف عصري وفي حين ان نسبة الامة اقل منها في اي بلد في منطقة الشرق الاوسط ولحسن الحظ فهذا المجلس الكريم يضم نخبة ممتازة من رجال الادارة والقانون تتوفر فيهم الجرأة في الحق ويقدرون مدى ما يتوقع حدوثه من انعكاس في شعور نصفنا الآخر الذي يشاطرنا آمالنا وآلامنا في الحياة كلها .

فارجو تعديل هذه الفقرة بما يفضي وتطور الحضارة في عصر الذرة ومركبات الفضاء والسلام ؟

الدكتور خليفة : بالاشارة الى ما فضل به الزميل الاخ محمد علي باشا العجلوني ان من الاسباب الموجبة لورقي الامم هو اشراك المرأة في الانتخابات . وانا اقول لانه لا يمكن اشراك المرأة لاجل البلاد وفي بعض البلاد لا ترى هذا . ولا يمكننا ان ننكر ان سويسرا هي من ارقى شعوب العالم ولم تسمح للمرأة في قوانينها في الاشتراك في الانتخابات ، فالموضوع هنا يتعلق بالرقى وعدمه هذا غير وارد ، اما اذا رأى الشعب الاردني الكريم اننا في حاجة ماسة لهذا الحد فلا اعلم . اما موضوع الرقي فهذا لا يدخل له وسويسرا من ارقى دول وشعوب العالم وقد سمعنا من دولة رئيس مجلس الاعيان بعد زيارته لسويسرا منذ سنتين ان من جملة مفاخرهم ان المرأة في سويسرا لا تنتخب ولا تنتخب .

السيد دسيس : قانون الانتخاب الاردني الموجود بين ايدينا مع تعديلاته كل عضو مجلسنا شعر ويشعر بان به بعض النواقص او لواقص كثيرة ويجب ان

يدرس هذا القانون دراسة وافية ليصبح قانون ديمقراطي ونزيه .

في المجلس السابق تقدمت اللجنة القانونية بمشروع تعديل لهذا القانون لكي تقرر ونقره كما ورد من الحكومة ووافق عليه مجلس النواب وكنا بالاتفاق مع الحكومة السابقة اجلنا بمجلسه لان رئيس الوزراء تعهد بتقديم مشروع قانون يفي بالغرض . واعتقد ان من واجب هذا المجلس ان لا يقر هذا القانون كما ورد ، لاني كما بينت ويعرف كل اردني في هذا البلد ان هذا القانون قانون قابل للتزييف وقابل لاشياء كثيرة . ونعتقد اننا نحن في هذا كما ذكر الاخوان وقالوا ان هذا البلد اصبح فيه طبقة واعية راقية متعلمة مثقفة ويتوجب على الحكومة ان تقدم بمشروع يفي بالغرض ويكون قانون ديمقراطي ويقبله الشعب

فاذا تكرم دولة الرئيس ووعده المجلس بتقديم مشروع قانون اعتقد بان تأجيل البحث بالمشروع للموضوع امامنا احسن . والا فتأجيل البحث فيه لكي تجري اللجنة القانونية التعديلات اللازمة عليه .

الرئيس : اللجنة القانونية بحثت الموضوع من جميع نواحيه وقالت انه يجب وضع قانون اساسي جلدي من قبل اهل الخبرة سواء في الحكومة او في مجلس الاعيان او في مجلس النواب وابقاء البلد بدون قانون انتخاب بالوقت الحاضر لا يجوز فالمجلس معرض للحل ولاشياء اخرى في كسل وقت ، فعليه اري ان نكتفي بالقانون هذا الى ان تنتهي عملية الاحصاء وعلى ضوء الاحصاء يمكن وضع قانون انتخاب جديد اساسي جلدي .

المقرر : اللجنة القانونية لمسا درست قانون الانتخابات والتعديلات التي طرأت عليه استعرضت

من دائرة الاحصاءات عن نتيجة الاحصاء عملا بالمادة (٢٨) من القانون التي تنص على ان تتم عملية الاحصاء الرسمي العام لسكان المملكة الاردنية الهاشمية تقسم المملكة الى الدوائر الانتخابية التالية ويخصص الخ .

ولهذا انا كقرو ارجو من المجلس الكريم وخدمة المصلحة ولكي لا يبقى البلاد بدون قانون انتخاب لانه - لاسمح الله - اذا طرأ في المستقبل ان يوافق المجلس على هذا القانون الى ان تقدم الحكومة بمشروع قانون جديد .

السيد المفلح : اود تنم لكلمة دولة الرئيس نرجو كلمة وعد من الحكومة .

وزير الداخلية : هذا القانون صدر بصورة مؤقتة ونص فيه على انه ستقدم الحكومة بقانون جديد حينما تم الاحصاءات العامة في البلاد وان الاحصاءات حتى الآن لم تستكمل ، وعليه فان الحكومة تعلن بانها في حالة استكمال اسباب الاحصاءات العامة في البلاد ستقدم الحكومة بقانون جديد للمجلس الكريم . الرئيس : هل هناك من اعتراض على هذه القوانين او غيرها بما ورد بالقرار ؟

(لم يبد احد اي اعتراض)

الرئيس : هل يوافق المجلس على قرار اللجنة

اذن ؟

الجميع : موافقون

الرئيس : ارجو من المقرر تلاوة القوانين للتصديق عليها .

(تلا المقرر القانون رقم (٢٤) ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالصيغة التي سترفع بها للحكومة)

قانون الانتخاب الموقت لمجلس النواب

رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ١٩٦٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الفصل الاول

تعريف

المادة ٢ - يكون للعبارات والكلمات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المبينة لها أدناه :

- أ - تعني كلمة (اردني) كل شخص ذكر اكتسب الجنسية الاردنية بمقتضى أحكام قانون الجنسية الاردنية .
- ب - وتعني كلمة (ناخب) كل اردني له الحق في انتخاب اعضاء مجلس النواب .
- ج - وتعني كلمة (مقترح) كل ناخب يمارس حقه الانتخابي .
- د - وتعني كلمة (مرشح) كل اردني تقدم للمراجع المختصة بطلب مستكمل الشروط يعلن فيه ترشيح نفسه لعضوية مجلس النواب .
- هـ - وتعني كلمة (نائب) كل اردني تم انتخابه لعضوية مجلس النواب .
- و - وتعني كلمة (متصرف) المتصرف في الاولوية والمحافظة في المحافظات والقائم مقام في الاقضية .
- ز - وتعني عبارة (الدائرة الانتخابية) كل قسم من المملكة خصص له عدد من المقاعد النيابية بموجب هذا القانون .
- ح - وتعني عبارة (منطقة الانتخاب الفرعية) كل جزء من الدائرة الانتخابية يعين فيه مركز للاقتراع .
- ط - وتعني عبارة (مركز الاقتراع) المكان الذي يعينه المرجع المختص ضمن الدائرة الانتخابية لاجراء عملية الاقتراع فيه .
- ي - وتعني عبارة (تذكرة الهوية) كل شهادة اثبات شخصية صادرة عن مرجع رسمي .

الفصل الثاني

في حق الانتخاب

المادة ٣ - أ - لكل اردني حق انتخاب اعضاء مجلس النواب :

١ - اذا اكمل عشرين سنة شمسية من عمره .

٢ - اذا كان اسمه مسجلا في اجدل جداول الانتخاب النهائية .

ب - ويحرم من حق الانتخاب :

- ١ - من لم يكن اردنيا .
- ٢ - من يدعي بجنسية او حياية اجنبية .
- ٣ - من كان محكوما عليه بالافلاس ولم يستعد اعتباره قانونيا .
- ٤ - من كان محجورا عليه ولم يرفع الحجر عنه .
- ٥ - من كان محكوما عليه بالسجن مدة تزيد على سنة واحدة بجريمة غير سياسية ولم يعف عنه .
- ٦ - من كان مجنونا أو معتوها .
- ٧ - من كان من اقارب الملك في الدرجة المعينة في قانون الاسرة المالكة .

المادة ٤ - لا يجوز للناخب أن يعطي صوته أكثر من مرة واحدة في الانتخاب الواحد ولا أن يستعمل صوته في غير منطقة الانتخاب المسجل اسمه فيها .

المادة ٥ - يمنع حق الانتخاب عن الضباط وصف ضباط والجنود العاملين في الجيش وقوى الامن والحرس الوطني .

المادة ٦ - أ - حال نفاذ هذا القانون وفي خلال سبعة ايام يجب على المتصرف أن يعين لكل بلدة أو قرية أو عشيرة لجنة تسمى (لجنة تنظيم جداول الناخبين) تتولى تنظيم جداول اسماء الناخبين وأعمارهم وصنعتهم وملهمهم وعمل اقامتهم .

ب - تقسم العاصمة ومراكز الاولوية والاقضية الى احياء وتؤلف لجنة جداول الناخبين في كل حي من هذه الاحياء .

المادة ٧ - تتألف لجنة تنظيم جداول الناخبين من احد موظفي الحكومة رئيسا ومن مختار أو مخضاري البلدة أو القرية أو العشيرة أو الحي عضوا أو اعضاء شريطة أن يعرفوا القراءة والكتابة ولا استبدلوا بمن يعرفها من اعضاء الهيئة الاختيارية .

المادة ٨ - ينظم جداول الناخبين من ثلاث نسخ يوقع عليها رئيس وعضو أو اعضاء اللجنة وتدون فيها البيانات الواردة في الفقرة (أ) من المادة (٦) من هذا القانون ولا يجوز أن يسجل في الجداول اسماء الذين تنطبق عليهم أحكام الفقرة (ب) من المادة (٣) والمادة (٥) من هذا القانون .

المادة ٩ - أ - على لجنة تنظيم جداول الناخبين أن تقدم نسخ الجداول الموقع عليها الى المتصرف خلال عشرة ايام من تاريخ تأليف اللجنة . ويوقع المتصرف على النسخ المذكورة ويحفظ بواحدة منها لديه ، ولا يجوز تعديل أي نسخة من هذه النسخ الا فيما يتعلق بالتصحيح طبقا للقرارات التي تصدر بذلك وفق أحكام هذا القانون .

ب - يعيد المتصرف خلال ثلاثة ايام من تاريخ تقديم نسخ الجداول اليه نسخي الجداول الاخرين الى مختار القرية أو الحي ليحفظ بواحدة منها وليعلن الاخرى كما سيرد النص عليه .

المادة ١٠ - يعرض المختار جدول الناخبين في كل بلدة أو قرية أو عشيرة أو حي واقع ضمن دائرة الانتخاب في الأماكن العامة التي يعينها المتصرف وتكون مدة العرض عشرة أيام من تاريخ تسلم المختار نسخة الجدول كما هو منصوص عليه في المادة (٩) من هذا القانون .
وعلى المختار أن يقدم إلى المتصرف ورقة ضبط موقعة منه ومن أعضاء الهيئة الاختيارية تثبت عرض الجدول بالصورة المذكورة .

المادة ١١ - لكل من لم يرد اسمه في جدول الانتخاب بغير حق أو حصل خطأ في البيانات الخاصة ببقائه ان يطلب درج اسمه أو تصحيح البيانات الخاصة به وله ان يتعرض على قيد غيره ممن ليس لهم حق الانتخاب وعلى اغفال قيد اسماء من لهم هذا الحق .

المادة ١٢ - يقدم الاعتراض كتابة ودون طوابع إلى لجنة إعادة النظر خلال سبعة أيام من تاريخ اعلان الجدول الانتخابية .

تتألف هذه اللجنة في مركز المتصرفية من المتصرف رئيسا ومن المدعي العام ومحاسب المالية عضوين ، وتتألف في مركز القضاء من القائم مقام رئيسا وقاضي الصلح ومحاسب المالية عضوين .

المادة ١٣ - أ - تبث هذه اللجنة في الاعتراضات المقدمة لها في غضون ثلاثة أيام من تقديم الاعتراض وتكون قراراتها قابلة للمراجعة بدون أية رسوم امام محكمة بداية المنطقة خلال ثلاثة أيام من تاريخ التبليغ وعلى المحكمة ان تبث في الامر خلال خمسة أيام بصورة قطعية .

ب - تبلغ محكمة البداية لجنة إعادة النظر جميع القرارات التي تصدرها خلال ثلاثة أيام .

المادة ١٤ - أ - تضع لجنة إعادة النظر جداول نهائية لجميع ناخبي الدائرة الانتخابية .

ب - تطبق في وضع الجداول النهائية احكام المواد (١١ ، ١٢ ، ١٣) من هذا القانون .

ج - يبلغ المتصرف هذه الجداول النهائية إلى المختار ليعرضها حسبما جاء في المادة (١٠) من هذا القانون .

د - تعتمد الجداول النهائية في الانتخابات النيابية العامة أو الفرعية المقررة في خلال السنة وحتى النصف الاول من شهر آبه وتجري عملية الاقتراع بموجبها .

المادة ١٥ - أ - خلال النصف الاول من شهر آبه من كل سنة تلي سنة ١٩٦٠ تقوم لجنة إعادة النظر بتنظيم جدول انتخابي للدائرة الانتخابية يتضمن اسماء ناخبي الدائرة .

ب - تعتمد اللجنة في تنظيم الجدول على الجداول النهائية المذكورة في المادة (١٤) من هذا القانون وعلى ما يجري عليه من تعديلات اعتيادا على سجلات دوائر الصحة والمليديات وقرارات المختارين والهيئات الاختيارية .

الفصل الثالث

في الترشيح للنياحة

المادة ١٦ - بعد ان يصدر الملك أمره باجراء الانتخابات لمجلس النواب وفق احكام الفقرة (١) من المادة (٣٤) من الدستور يعقد مجلس الوزراء قرارا بتعيين تاريخ الانتخاب يعلنه رئيس الوزراء وينشر في الجريدة الرسمية .

المادة ١٧ - يشترط في المرشح أن يكون :

أ - اردنيا منذ خمس سنوات على الأقل .

ب - ناخبا مقبلا في جدول الانتخابات توفرت فيه جميع شروط الناخب .

ج - اتم الثلاثين من عمره في أول كانون ثاني من السنة التي يجري فيها الانتخاب .

د - غير محكوم عليه بجناية أو جنحة اخلاقية .

هـ - ان يرشح نفسه في إحدى الدوائر الانتخابية ولا يجوز الترشيح في أكثر من دائرة .

المادة ١٨ - لا يجوز للموظفين الداخليين في الملاكات الدائمة ولا لمستخدمي الدولة والادارات والمؤسسات العامة التابعة لاشرفها ممن يتقاضون راتبا من خزينة الدولة أو الصناديق العامة التابعة لها أو الخاصة لاشرفها ولا لموظفي الهيئات الدولية العاملة في الاردن أن يرشحوا انفسهم للنياحة الا اذا استقالوا من وظائفهم خلال عشرة أيام من تاريخ اعلان رئيس الوزراء عن موعد الانتخابات العامة أو الفرعية .

المادة ١٩ - أ - على من يريد ترشيح نفسه للنياحة في إحدى الدوائر الانتخابية أن يقدم إلى المتصرف أو القائم مقام تصريحاً خطياً على نسختين موقعا منه ومرفقا بالوثائق الثبوتية والبيانات المشروطة بموجب هذا القانون .

ب - يبدأ الترشيح قبل اليوم المعين لاجراء الانتخاب بخمسة وعشرين يوما ويستمر لمدة خمسة أيام . وكل ترشيح لا يقدم ضمن المدة المذكورة يعتبر باطلا .

ج - على كل من يرشح نفسه للانتخابات أن يودع الخزانة المسالية مبلغ (٧٥) ديناراً كأمين يرد اليه اذا نجح في الانتخابات واذا لم ينجح يقيد المبلغ ايرادا للخزينة .

د - يتضمن تصريح الترشيح اسم المرشح واسمته وعمل اقامته وتاريخ وعمل ولادته ومهنته وبيانا بأن ترشيحه مطابق لشروط الترشيح وبأنه دفع التأمين المنصوص عليه في الفقرة السابقة .

هـ - يحتفظ المتصرف أو القائم مقام بنسخة من التصريح ويرسل النسخة الثانية إلى وزارة الداخلية فور استلام التصريح .

المادة ٢٠ - أ - على المتصرف أو القائم مقام أن يتأكد من مطابقة التصريح ووثائقه لشروط الترشيح الواردة في هذا القانون ثم يعطي المرشح ايصالا نهائيا بتصريحه خلال ثلاثة أيام على الأكثر من ايداع التصريح يذكر فيه يوم تقديمه وساعته .

ب - اذا امتنع المتصرف أو القائم مقام عن اعطاء ايصال الترشيح النهائي خلال مهلة الأيام الثلاثة المذكورة في الفقرة السابقة لمطالب الترشيح خلال يومين أن يتعرض على ذلك باستدعاء إلى محكمة البداية التي تقع ضمن اختصاصها السائرة الانتخابية وعلى المحكمة الفصل في اعتراضه خلال ثلاثة أيام ويكون قرارها قطعي .

المادة ٢١ - أ - على المتصرف أو القائم مقام خلال يومين من تاريخ صدور قرار المحكمة أن يقيّد الترشيحات في سجل خاص بحسب تاريخ ورودها وعليه أن يعرض جدولاً بأسماء المرشحين في مركز الدائرة وفي مراكز جميع مناطق الانتخاب الفرعية .

ب - لكل مرشح أغفل ذكر اسمه في جدول المرشحين أن يطلب الى المتصرف ادخاله في غضون ثلاثة أيام من تاريخ عرض الجدول .

المادة ٢٢ - أ - لكل ناخب خلال ثلاثة أيام من تاريخ عرض الجدول أن يعترض على صحة الترشيح باستدعاء الى محكمة العدل العليا التي لها وحدها حق الفصل في الاعتراض بصورة نهائية خلال خمسة أيام من تاريخ تقديمه .

ب - على المتصرف أن يعلن حالاً جميع التعديلات الواقعة في جدول المرشحين بموجب قرارات وأحكام محكمة العدل بنفس الطريقة التي أعلن بها الجدول المذكور .

المادة ٢٣ - لا يجوز انتخاب أحد لعضوية مجلس النواب من غير الاشخاص المبينة اسمائهم في جدول المرشحين وتعديلاته .

المادة ٢٤ - تنفي جميع الاعتراضات والاستعاءات والطعون المقدمة بموجب هذا القانون وكذلك جميع القرارات الصادرة عن المحاكم والاشخاص والهيئات بشأنها من جميع الرسوم والطوابع .

الفصل الرابع

الدوائر الانتخابية والمقاعد النيابية

المادة ٢٥ - الى ان تم عملية الاحصاء الرسمي العام لسكان المملكة الاردنية الهاشمية تقسم المملكة الى الدوائر الانتخابية التالية ويخصص لكل منها المقاعد النيابية المبينة تجاهها :

أ - عن قضاء عمان بما في ذلك قصبتي جرش ومادبا - ثمانية نواب منهم ستة مسلمون وعلى أن يكون اثنان من هؤلاء الستة من الشراكسة والشيشان واثنان من المسيحيين :

ب - عن قضاء السلط - ثلاثة نواب ، اثنان مسلمان ، وواحد مسيحي .

ج - عن قضاء مادبا باستثناء قصبه مادبا - نائب واحد مسلم .

د - عن قضاء اربد بما في ذلك قصبه عجلون - ستة نواب منهم خمسة مسلمون وواحد مسيحي .

هـ - عن قضاء عجلون باستثناء قصبه عجلون - نائب واحد مسلم ،

و - عن قضاء جرش باستثناء قصبه جرش - نائب واحد مسلم .

ز - عن قضاء الكرك - أربعة نواب منهم ثلاثة مسلمون وواحد مسيحي .

ح - عن قضاء الطفيلة - نائب واحد مسلم .

ط - عن لواء معان - نائبان مسلمان .

ي - عن البدو - ثلاثة نواب واحد عن كل من بدو الشمال والوسط والجنوب .
ويقصد ببدا الشمال المشار التالية :

١ - بدو خالد

٢ - السرحان

٣ - العيسى

٤ - السردية

٥ - المسعيد

٦ - الشرفات

٧ - العظيات

٨ - الطوافنة

ويقصد ببدا الوسط عشائر بني صخر وهي :

١ - الغبين

٢ - الزبن

٣ - الكمانية

٤ - سليط

٥ - الحقيش

٦ - الخرشان

٧ - الجبور

٨ - الشرعة

ويقصد ببدا الجنوب عشائر الحريطات وهي :

١ - المطافنة

٢ - التوابية

٣ - السلطانيين

٤ - النجادات

٥ - النعميات

٦ - المزاوية

٧ - الزوايدة

٨ - المنايعين

٩ - الحجايا

١٠ - بني عطية

ك - عن قضاء القدس مع اربحا - خمسة نواب ثلاثة مسلمون واثنان مسيحيان .

- ل - عن قضاء بيت لحم - اربعة اواب اثنان مسلمان واثنان مسيحيان .
 م - عن قضاء الخليل - خمسة نواب مسلمون .
 ن - عن قضاء نابلس - ستة نواب مسلمون .
 س - عن قضاء جنين - ثلاثة نواب مسلمون .
 ع - عن قضاء طولكرم - ثلاثة نواب مسلمون .
 ف - عن قضاء رام الله - اربعة نواب ، ثلاثة مسلمون وواحد مسيحي .

الفصل الخامس

العمليات الانتخابية

- المادة ٢٦ - ينتخب النواب على درجة واحدة ويكون التصويت سرى .
 المادة ٢٧ - تسهيلات لعمليات الانتخاب يجب تقسيم الدائرة الانتخابية الواحدة الى مناطق انتخابية فرعية يعين لكل منها مركز اقتراع على ان يراعى في ذلك عدد السكان وسهولة المواصلات وتسهيل مهمة الناخبين بحيث لا يزيد عدد الناخبين في أي مركز اقتراع عن ثمانمائة ناخب .
 المادة ٢٨ - الاحياء في العاصمة وفي مراكز الالوية والأفضية وفي المدن والقصبات تعتبر مراكز اقتراع على ان لا يتجاوز عدد الناخبين في كل مركز ثمانمائة ناخب .
 اذا كان أحد مراكز الاقتراع يتجاوز العدد المذكور بأكثر من مائتي ناخب على الاقل فيقسم الى مراكز للاقتراع لا يقل عدد الناخبين فيها عن الخمسمائة .
 المادة ٢٩ - اذا كان عدد الناخبين في قرية أو أكثر دون الخمسمائة وكانت المسافة التي تفصلها عن اقرب مركز اقتراع تتجاوز العشرة كيلو مترات أو كان انتقال الناخبين غير متيسر لصعوبة المواصلات أو لانعدام وسائل النقل جاز ان يقام فيها مركز مستقل للاقتراع .
 المادة ٣٠ - أ - تحدد مناطق الانتخاب القرعية وتعلن اسماء القرى الداخلة ضمنها وتعلن جداول الناخبين في كل منها وتعين مراكز الاقتراع فيها بقرار من المتصرف أو القائم مقام كل ضمن اختصاصه قبل تاريخ الانتخاب بخمسة عشرة يوماً على الاقل .
 ب - للمرشحين حق الاعتراض على قرارات القائم مقام وقرارات المتصرف بهذا الشأن لدى وزير الداخلية وتكون قرارات وزير الداخلية باعتباره مرجعاً استئنائياً قطعية وغير قابلة لأي طريق من طرق المراجعة .
 المادة ٣١ - أ - تتولى الاشراف على كل من مراكز الاقتراع هيئة اقتراع مؤلفة من رئيس وعضوين يسميهم المتصرف أو القائم مقام بشرط ان يكون الرئيس موظفاً من الصنف الاول على الاقل والعضوين من ذوي السمعة الحسنة ومن يحسنون القراءة والكتابة من الهيئات الاختيارية أو الاهلين في المنطقة الانتخابية القرعية .

- ب - يحلف رئيس هيئة الاقتراع امام اللجنة المركزية للدائرة الانتخابية اليمين بان يقوم بمهمته بصدق وامانة وحياد . يخلع ويخلع العضوان اليمين ذاتها امام الرئيس والحاضرين في مركز الاقتراع .
 ج - اذا غاب احد اعضاء هيئة الاقتراع اكملها الرئيس في الحال من الناخبين الحاضرين الذين يحسنون القراءة والكتابة واذا غاب الرئيس او الهيئة باكملها وجب على المتصرف أو القائم مقام كل ضمن اختصاصه ان يعين فوراً رئيساً أو هيئة جديدة .
 د - يحلف الاعضاء المعينون مجدداً فور تعيينهم اليمين القانونية امام المتصرف أو القائم مقام وبحضور المرشحين او وكلائهم في مركز الاقتراع واذا كان المتصرف أو القائم مقام غائب يحلف الاعضاء المعينون مجدداً اليمين علناً امام الحاضرين في مركز الاقتراع .
 المادة ٣٢ - لا يجوز ان يكون بين هيئة الاقتراع أو أحد أعضائها وبين أحد المرشحين في الدائرة الانتخابية قرابة حتى الدرجة الرابعة .
 المادة ٣٣ - لكل مرشح او من يمثله بكتاب خطي آمنه ان يحضر ويراقب عملية الاقتراع ولا يجوز ان يكون للمرشح في مركز الاقتراع أكثر من ممثل واحد .
 المادة ٣٤ - تجري عملية الاقتراع في يوم واحد من الساعة السابعة صباحاً حتى الساعة السابعة مساءً ويجوز لرئيس هيئة الاقتراع ان يمدد المدة المذكورة حتى الساعة التاسعة مساءً اذا تعتبر متنبية حكماً .
 المادة ٣٥ - على رئيس هيئة الاقتراع ان يمنع متعاً باتاً كل محاولة يقوم بها أي من الحاضرين في المراكز للتأثير على حرية الناخب في اختيار النواب .
 المادة ٣٦ - تكون صناديق الانتخاب على شكل صندوق معدني يعينه وزير الداخلية ويكون لكل صندوق قفلان مختلفان وفوهة واحدة لادخال اوراق الاقتراع .
 المادة ٣٧ - أ - تهيأ اوراق للتصويت على نمط واحد .
 ب - يخصص لكل دائرة انتخابية عدد من اوراق التصويت يزيد (١٠ ٪) من عدد الناخبين في تلك الدائرة وترسل هذه الاوراق الى الدوائر الانتخابية وهيئات الاقتراع ضمن لفائف مخومة مكتوب عليها عدد الاوراق التي تحتويها .
 المادة ٣٨ - أ - قبل الشروع في الانتخاب يفتح رئيس هيئة الاقتراع صندوق الانتخاب امام عضويها الآخرين ويمثلي المرشحين الحاضرين وبعد ان تحقق الهيئة من خلوه تماماً يقلل الرئيس القفلين ويحفظ بمفتاح احدهما لديه ويسلم الثاني الى اكبر عضوي الهيئة سناً وينظم بذلك ضبطاً منه ومن العضوين ويمثلي المرشحين الحاضرين :

ب - يفتح رئيس هيئة الاقتراع لفائف أوراق التصويت وبعد عد الموجود في كل منها ينظم محضرا بالواقع يوقعه هو وعضوا اللجنة ويمثلوا المرشحين الحاضرين .

المادة ٣٩ - يحضر كل ناخب الى مركز الاقتراع المدرج اسمه في جدولته وبعد أن يثبت رئيس الهيئة من وجود اسمه في الجدول ومن هويته يسلمه ورقة التصويت مختومة بخاتم المتصرف أو القائمقام وموقعا عليها من رئيس الهيئة ، وبعد أن يتسلم الناخب الورقة يتوجه الى المكان المتعارف لممارسة حقه الانتخابي .

المادة ٤٠ - أ - لوئيس الهيئة إذا لم يفتتح من هوية الناخب أن يطلب اليه إبراز تذكرة هوية فاذا التفت بها يؤشر عليها ويسلمه ورقة التصويت لممارسة حقه الانتخابي حسبما جاء في المادة السابقة .

ب - عند وجود اختلاف بين تذكرة الهوية والبيانات الواردة في الجداول الانتخابية وكان هذا الاختلاف لا يوجد التباس أو وجدت دلالات في تذكرة الهوية كافية لازالة كل التباس حول هوية الناخب يقبل اقتراعه .

المادة ٤١ - خلافا لما ورد في هذا القانون يحق لأعضاء هيئة الاقتراع في المراكز المعنية لهم والمرشحين أو ممثلهم في هذه المراكز ان يمارسوا حق الانتخاب فيه وفي هذه الحالة تسجل اسماء هؤلاء الناخبين ويؤشر عليها في قائمة اضافية يذكر فيها سبب الاقتراع في غير المركز المسجلة فيه ائماؤهم .

المادة ٤٢ - يضع الناخب ورقة التصويت بعد طيها في الصندوق بصورة علنية .

المادة ٤٣ - تبت هيئة الاقتراع في جميع الاعتراضات المقدمة لها بشأن سير عملية التصويت وتكون قراراتها بهذا الشأن قطعية .

الفصل السادس

فرز الأوراق الانتخابية وإعلان النتائج

المادة ٤٤ - أ - بعد الانتهاء من عملية الاقتراع تنظم هيئة الاقتراع ضبطا موقعها منها ومن ممثلي المرشحين ينضمون الامور التالية :

- ١ - عدد الناخبين المسجلين .
 - ٢ - عدد الناخبين الذين مارسوا حق الانتخاب .
 - ٣ - عدد أوراق التصويت التي سلمت للهيئة .
 - ٤ - عدد أوراق التصويت التي استعملت والتي لم تستعمل والتي اُتلفت وسبب اُتلافها .
- ب - يوضع الضبط وجدول الناخبين وأوراق التصويت الواردة فوق فوهة صندوق الانتخاب ويلف الصندوق بقطعة قماش ويربط ويختتم الرباط بخاتم هيئة الاقتراع .

ج - ينقل رئيس واكبر عضوي هيئة الاقتراع صندوق الانتخاب ومفتاحه ويختم الهيئة الى الدائرة الانتخابية ويسلمانه بموجب إيصال الى اللجنة المركزية للدائرة الانتخابية ولعضو الهيئة الثالث ويمثلي المرشحين حق الاشتراك في عملة النقل والتسليم .

المادة ٤٥ - أ - تجري عملية فرز الاصوات بعد الانتهاء من عملية الاقتراع مباشرة من قبل لجنة خاصة تدعى باللجنة المركزية للدائرة الانتخابية .

ب - تتألف اللجنة المركزية للدائرة الانتخابية :

١ - في المنصرفية - من المتصرف رئيسا ورئيس المحكمة وموظف من الصنف الاول يسميه وزير الداخلية عضوين وفي حالة غياب رئيس المحكمة يحل محله القاضي الاقدم

٢ - في المنصرفيات التي ليس بها محكمة بدايه - تتألف اللجنة المركزية من المتصرف رئيسا ومن قاضي الصلح والقاضي الشرعي عضوين وفي حالة غياب أحد العضوين يسمي وزير الداخلية أحد أعضاء المجلس البلدي ممن يحسنون القراءة والكتابة عضوا في اللجنة بدلا منه .

٣ - في القضاء - من القائمقام رئيسا ومن قاضي الصلح والقاضي الشرعي عضوين وإذا تعلم وجود أحد العضوين فيسمى وزير الداخلية أحد أعضاء المجلس البلدي ممن يحسنون القراءة والكتابة عضوا في اللجنة بدلا منه .

ج - يجوز للجنة المركزية أن تؤلف لجنا فرعية لمساعدتها في فرز الاصوات بشرط أن تؤلف من أحد قضاة المحاكم النظامية أو الشرعية أو المدعين العامين أو مدراء المدارس أو الموظفين من الدرجة السابعة فما فوق رئيسا ومن عضوين ممن ذكروا في هذه الفقرة أو من ذوي السمعة الحسنة ممن يجيدون القراءة والكتابة .

المادة ٤٦ - تعين اللجنة المركزية للدائرة الانتخابية كاتبين أو أكثر لها ولكل لجنة فرعية لمساعدتها في احصاء الاصوات التي نالها كل مرشح .

المادة ٤٧ - يحلف أعضاء اللجنة المركزية واللجان الفرعية والكتاب اليمين علنا بأن يقوموا بمهمتهم بأمانة وحياد .

المادة ٤٨ - أ - يحق لكل مرشح أو لمن يمثله بكتاب خطي مصدق من المتصرف أو القائمقام أن يحضر ويراقب عمليات الفرز ولا يحق لاحد غيرهم ممارسة هذا الحق .

ب - تتم عملية الفرز علنا وبشكل يتيح للجنة الفرز والحاضرين من المرشحين أو ممثلهم الاطلاع على أوراق الاقتراع أثناء قراءتها .

المادة ٤٩- يقدم كل اعتراض يرد على تأليف اللجنة المركزية أو اللجان الفرعية أو على تعيين الكاتب الى رئيس اللجنة المركزية للدائرة الانتخابية ويبت فيه من قبل اللجنة المركزية وقرار اللجنة الصادر بالاجماع أو بالأكثرية قطعي لا يخضع لأي طريق من طرق المراجعة .

المادة ٥٠- تفرز اللجنة أوراق كل صندوق على حدة وبعد الانتهاء من فرزها تنظم ضبطاً بنتيجته وتعلنها للمرشحين أو ممثلهم في مركز اللجنة .

المادة ٥١- اذا تبين للجنة الفرز ان عدد الاوراق في صندوق ما يزيد أو ينقص عن عدد المقترعين بأكثر من خمسة بالمائة يعتبر الاقتراع الخاص بذلك الصندوق لاغياً ويعاد في اليوم التالي أو الذي بعده .

المادة ٥٢- تعد باطلة ولا تدخل في حساب الاصوات :

أ - الورقة البيضاء .

ب - الورقة التي لا يمكن قراءة أي اسم من أسماء المرشحين المدونة فيها .

ج - ورقة التصويت التي لا تحمل خاتم هيئة الاقتراع بالاضافة الى خاتم المتصرفية أو القضاء .

المادة ٥٣ - أ - اذا تضمنت ورقة الانتخاب عددا زائدا عن المطلوب انتخابهم حسب ما هو مقرر تحذف الزيادة من أدنى الورقة بالنسبة لكل فئة من نواب الدائرة الانتخابية وتعتبر بقية الاسماء .
ب - اذا تضمنت ورقة الانتخاب عدداً أقل من العدد المطلوب انتخابهم تعتبر اسماء المنتخبين الواردة فيها فقط .

ج - اذا تضمنت ورقة الانتخاب اسم شخص غير مرشح أو اسم مرشح مرتين يحذف الاسم الزائد وتبقى بقية الاسماء معتبرة .

د - الورقة التي لا تتضمن اسم أحد المرشحين بوضوح ولكنها تحتوي على دلالات كافية عليه مانعة للالتباس تكون معتبرة بالنسبة لذلك الاسم .

المادة ٥٤ - أ - تجري عملية الفرز بصورة متواصلة في مركز الدائرة الانتخابية حتى ظهور النتيجة .

ب - على اللجنة المركزية أو اللجان الفرعية عند الانتهاء من عملية فرز الاصوات أن تنظم محضراً على نسختين يتضمن النتائج النهائية ومختلف مراحل الفرز والاعتراضات الواردة عليه وقرارات اللجنة بخصوص تلك الاعتراضات ويوقع كل صفحته رئيس الهيئة وأعضاؤها ويعلم بحضور اللجنة والمرشحين أو ممثلهم .

ج - يجب أن يتضمن هذا المحضر الأمور التالية :

١ - مجموع عدد الناخبين في الدائرة الانتخابية .

٢ - مجموع عدد المقترعين .

٣ - أسماء المرشحين وفئاتهم .

٤ - ما ناله كل مرشح من الأصوات .

٥ - الاعتراضات المقدمة وقرارات اللجنة فيها .

المادة ٥٥- يعتبر جميع المرشحين نواباً بالتزكية اذا كان عددهم لا يتجاوز عدد النواب الذين يجب انتخابهم في المنطقة الانتخابية وفي هذه الحالة لا يجري التصويت .

المادة ٥٦ - أ - يصنف المرشحون بحسب عدد الاصوات التي حصلوا عليها .

ب - يفوز بالنيابة من نال العدد الاكبر من أصوات المقترعين الصحيحة .

ج - اذا تساوت الاصوات بين مرشحين أو أكثر من الحائزين على اقل الاصوات من قائمة الفائزين تم اختيار واحد من المتساوية أصواتهم بحضورهم أو بحضور من يمثلهم عن طريق القرعة يجريها رئيس اللجنة المركزية للدائرة الانتخابية أمام أعضاء هذه اللجنة والحاضرين .

المادة ٥٧- تعلن من قبل رئيس الوزراء نتائج الانتخابات كما ظهرت في محاضر الانتخابات المنظمة من اللجان المركزية للدوائر الانتخابية في خلال يومين على الأكثر من تاريخ وصول نسخ المحاضر الى وزير الداخلية ويرسل رئيس الوزراء الى كل شخص انتخب نائباً شهادة بانتخابه وينشر ذلك في الجريدة الرسمية .

المادة ٥٨ - أ - لكل مرشح أن يعلن في صحة الانتخاب .

ب - يقدم هذا الطعن الى مجلس النواب وفقاً للأحكام الواردة في الدستور .

الفصل السابع

في الدعاية الانتخابية

المادة ٥٩ - أ - تكون الدعاية الانتخابية حرة وفق أحكام هذا القانون من تاريخ ابتداء الترشيح وحتى اليوم المعين لاجراء الانتخاب .

ب - تشتمل الدعاية الانتخابية على تنظيم الاجتماعات الانتخابية والقاء الخطب وتوزيع النشرات والصابق الاعلانات .

المادة ٦٠- يمنع منعا باتاً عقد الاجتماعات الانتخابية في المعابد والمعاهد العلمية والابنية التي تشغلها الادارات العامة أو المؤسسات الخاصة لاشراف الدولة .

المادة ٦١ - أ - للمرشحين ان يلبعوا النشرات باعلان ترشيحهم ويأمن غططهم واحداهم وكل ما يتعلق

بمحتاج عملهم شريطة ان تحمل اسمائهم الصريحة .

ب - تعفى النشرات الانتخابية من رسوم الطوايع .

ج - يمنع استعمال شعار الدولة الرسمي في النشرات والاعلانات وسائر انواع الكتابات والرسوم والصور الانتخابية .

المادة ٦٢ - لا يجوز في سبيل الدعاية الانتخابية القيام بأي من الاعمال التالية :

- أ - أن يصطحب المرشح معه في جولاته الانتخابية أكثر من خمسة أشخاص .
- ب - أن يتفق المرشح أثناء الحملة الانتخابية وفي سبيلها مباشرة أو بالواسطة مبلغاً من المال يزيد في مجموعه عن ثلاثمائة دينار .
- ج - أن تتضمن الخطابات أو النشرات أو الاعلانات التي يصدرها المرشح أي تعريض أو طعن بالمرشح أو للمرشحين الآخرين .
- د - إثارة التفرقات القبلية أو العائلية أو الطائفية بين فئات المواطنين .

الفصل الثامن

في جرائم الانتخابات

المادة ٦٣ - كل من ارتكب أحد الأفعال التالية :

- أ - تعمد ادخال اسم في جدول الناخبين أو حذف اسماً منها خلافاً لاحكام هذا القانون أو تعمد ابدال اسم أو ابدال حلقه .
- ب - اورد أي بيان كاذب وهو عالم بذلك في طلب الترشيح أو اعلانه وتاريخه أو تاريخ تقديمه أو في تنظيم المحاضر بموجب هذا القانون أو في الاعتراض المقدم على جدول الناخبين أو على طلبات الترشيح أو اعلانيها .
- ج - زور ورقة ترشيح أو شوهها أو مزقها أو أخطأها أو زور جدول الناخبين أو شوهه أو أخفاه أو أخفى قسمياً منه أو زور اعتراضاً أو شوهه أو أخفاه .
- د - عطل قصداً أي ناخب أو تعرض له بالتهديد أو الشدة أثناء ذهابه للتصويت أو أثناء وجوده في مركز الانتخاب لمنع من استعمال حق التصويت أو الاكراه على التصويت على وجه خاص أو لأن ذلك الناخب استعمل حق التصويت أو امتنع عنه .
- هـ - حجب حرية ناخب بأية صورة كانت أو وقع به ضرراً أو أذى أو خسارة مادية أو معنه أو هدد به ذلك .
- و - استعمل الغش أو الخداع أو التفرير لتضليل ناخب في استعمال حقه المطلق في التصويت أو منعه من استعمال ذلك الحق .
- ز - أعطى ناخباً مباشرة أو بالواسطة أو اقرضه أو عرض عليه أو تعهد بأن يعطيه نقوداً أو منفعة أو أي شيء آخر كي يحمله على التصويت على وجه خاص أو على الامتناع عن التصويت .
- ح - منع أو عاقب إجراء الانتخاب قصداً .
- ط - أخذ صندوق الاقتراع أو فتحه أو تدخل به بأي وجه آخر بغير تفويض .

ي - قبل أو طلب مباشرة أو بالواسطة نقوداً أو قرضاً أو منفعة أو أي شيء آخر لنفسه أو لغيره بقصد أن يستعمل صوته على وجه خاص أو أن يمتنع عن التصويت أو ليؤثر على غيره .

ك - انتحل شخصية أو اسم غيره بقصد التصويت أو استعمل حقه في الانتخاب أكثر من مرة واحدة :

ل - قام بأي عمل من الاعمال الواردة في المادة (٦٢) من هذا القانون . يعتبر انه ارتكب جرماً ويعاقب بعد ادائه من قبل محكمة البداية بالحبس لمدة لا تقل عن شهر واحد ولا تزيد على السنة أو غرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مئة وخمسين ديناراً أردنياً أو بكليتا العقوبتين .

المادة ٦٤ - في جميع الحالات المذكورة في المادة السابقة إذا كان المحكوم عليه موظفاً ترفع العقوبة بحيث لا تقل عن الحبس لمدة سنة .

المادة ٦٥ - كل من ارتكب من اعضاء اللجنة المركزية للانتخابات او من اعضاء هيئة الاقتراع او من الاشخاص المعيّنين لاجراء عملية الاقتراع او الفرز بموجب احكام هذا القانون أحد الأفعال التالية :

أ - اخر هذه عملية الاقتراع عن وقتها المحدد أو وقفها قبل ميعادها المحدد أو تباطأ في سيرها بقصد منع أو عاقبة سيرها .

ب - ارتكب أو سهل عن علم ارتكاب الأفعال المبينة في المادة (٦٣) أو بعضها .

ج - اعمل أو تفاوض عن ختم أوراق الاقتراع أو فتح صندوق الانتخاب قبل المباشرة بعملية الاقتراع أو أخفاه حسبما هو وارد في القانون أو عن نقله والحفاظة عليه أو عن تنفيذ احكام القانون الخاصة بعملية الاقتراع والفرز .

د - ادخل أو سمح بادخال أوراق انتخاب غير صحيحة بموجب احكام هذا القانون الى صندوق الاقتراع .

هـ - زور أو امر بالزور أو سمح بوقوعه في ورقة الانتخاب أي ناخب أو في مجموع أوراق الصندوق أو بعضها .

و - قرأ ورقة الانتخاب على غير حقيقتها .

ز - غير في نتيجة الانتخاب أو فرز .

ح - سجل اسم مرشح على غير حقيقته .

ط - خالف أو اعمل أو تفاوض عن تنفيذ أي حكم من احكام هذا القانون المتعلقة بعملية الانتخاب والفرز بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب .

هكذا منه الأصل

يعتبر أنه ارتكب جرماً ويعاقب عليه بالحبس لمدة لا تقل عن سنة أو بغرامة لا تقل عن مائتي دينار أردني أو بكليتا العقوبتين .

المادة ٦٦ - يعاقب على المحاولة في جرائم الانتخاب حسب القاعدة المنصوص عليها في قانون العقوبات .

المادة ٦٧ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون لم ينص على معاقبتها يعاقب مرتكبها بغرامة تتراوح بين العشرة ذنانير إلى الخمسين ديناراً أو بالحبس من شهر واحد إلى ثلاثة أشهر أو بكليتا هاتين العقوبتين .

المادة ٦٨ - تسقط بالتقادم جميع جرائم الانتخابات بعد مرور ستة أشهر على إعلان نتائج الانتخابات .

الفصل التاسع

ضمانات خاصة بمهمة النائب

المادة ٦٩ - أ - لا يجوز الجمع بين النيابة وبين الوظائف العامة أو أية مهمة من المهمات أو أي عمل من الأعمال التي تدفع رواتبها أو أجورها من خزينة الدولة أو البلديات أو الإدارات أو المؤسسات العامة الخاضعة لأشراف الدولة .

وكذلك لا يجوز الجمع بين النيابة وعضوية المجلس الإداري والبلدية والميكنات الاختيارية .

ب - حين يتولى النائب منصبه لا يحق له بصورة مباشرة أن يدخل في التعهدات والمناقصات التي تعقدتها الإدارات العامة أو المؤسسات العامة التابعة لإدارة الدولة أو الخاضعة لرقابتها أو الشركات ذوات الامتياز أو التعاقد مع الدولة بالقيام بتعهدات أو خدمات أو لتقديم لوازم .

ج - يعتبر مستقلاً من النيابة النائب الذي يقبل وظيفة أو عملاً لا يجوز الجمع بينه وبين النيابة ويصبح محله شاغراً بقرار من المجلس .

المادة ٧٠ - تسقط صفة النيابة عن النائب لأي سبب يجعله غير حائز على شروط المرشح للنيابة المنصوص عليها في المادة (١٧) من هذا القانون أو يجعله فاقد الأهلية لأية حالة من حالات عدم الأهلية المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة (٧٥) من الدستور سواء عرّضت له أثناء عضويته أم أنها لم تعلم إلا بعد انتخاب ويتم إسقاط هذه الصفة بقرار من ثلثي أعضاء مجلس النواب .

المادة ٧١ - أ - إذا توفي عضو مجلس النواب أو تغيب عن جلسات المجلس أكثر من شهر خلال أية دورة عادية أو أكثر من ثلث المدة خلال أية دورة استثنائية دون أن يحصل على إذن بذلك من المجلس ودون أن يكون تعيينه لمعازرة مشروعة أو

ب - إذا التحق بدولة اجنبية أو البث بقرار أو اعتزالها بالإخلاص والطاعة لها أو قام بعمل قد

يصبح بموجبه أحد رعايا تلك الدولة أو اشترك في ذلك العمل أو أبده تسقط عضويته ويصبح محله شاغراً ويتم إسقاط هذه الصفة بقرار من ثلثي أعضاء مجلس النواب .

المادة ٧٢ - يجوز لأي من أعضاء مجلس النواب أن يستقيل بكتاب يقدمه إلى رئيس مجلس النواب وتعتبر الاستقالة نهائية من تاريخ صدور قرار المجلس بقبولها ويصبح مقعد النائب شاغراً .

المادة ٧٣ - أ - عند شغور مقعد من مقاعد مجلس النواب يعان رئيس الوزراء تاريخ وميعاد إجراء الانتخابات للمقعد النيابي الشاغر على أن لا يتجاوز تاريخ هذا الإعلان مدة شهر واحد من تسريح شغور المقعد .

ب - تجري عملية الانتخاب للمقعد الشاغر وفق أحكام هذا القانون .

المادة ٧٤ - لمجلس الوزراء أن يصدر الأنظمة اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

المادة ٧٥ - لو وزير الداخلية أن يصدر التعليمات لتنفيذ أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبه :

المادة ٧٦ - يلغى قانون الانتخابات لمجلس النواب لسنة ١٩٤٧ وتعديلاته والقانون الإضافي رقم (٥٥) لسنة ١٩٤٩ والأنظمة الصادرة بموجبها ويلغى كل تشريع أردني أو فلسطيني صادر قبل هذا القانون إلى المدى الذي يتعارض معه .

المادة ٧٧ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

- ٢ -

الرئيس : ينق القانون رقم (٢٨) مادة مادة

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالصيغة التي سيرفع بها إلى الحكومة)

قانون الانتخاب المؤقت لمجلس النواب المعدل

رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٠

==

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الانتخاب لمجلس النواب المعدل لسنة ١٩٦٠) ويقرأ

مع القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون الأصلي .

المادة ٢ - تعبد المادة (٨) من القانون الأصلي بشطب عبارة (المادة ٥) التي وردت فيها :

- ٣ -

الرئيس : ينق القانون المؤقت رقم (٢٣)

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على

كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالشكل الذي سيرفع به للحكومة)

الاسباب الموجبة

بالنظر لان المادة (٢٥) من قانون الانتخاب المؤقت لمجلس النواب رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ نصت على وجود دائرة انتخابية واحدة في قضاء عمان بما في ذلك قصبين جرش ومادبا ودائرة انتخابية اخرى واحدة في قضاء القدس مع اريحا ، وحيث ان نظام التشكيلات الادارية رقم (٢) لسنة ١٩٥٧ نص على وجود محافظ في العاصمة ومتصرف في لواء عمان وهما يشكلان دائرة انتخابية واحدة كما نص النظام المشار اليه ايضا على وجود محافظ في المدينة المقدسة ومتصرف في لواء القدس وخشية من التعارض في الصلاحيات ولبلة العمل بالنسبة لنصوص قانون الانتخاب الانف الذكر وبعد دراسة الموضوع من جميع نواحيه فقد وجد من الضروري وضع هذا التعديل .

قانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٦١

قانون مؤقت معدل لقانون الانتخاب المؤقت لمجلس النواب رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (القانون المعدل لقانون الانتخاب المؤقت لمجلس النواب) ويقرأ مع القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ الذي يشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الثانية من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (و) منها :
الا فيما يختص بالصلاحيات المناطة بالمصرف في الفصل الخامس وما بعده من هذا القانون ليقوم بها محافظ العاصمة في الدائرة الانتخابية لقضاء عمان بما في ذلك قصبين جرش ومادبا ومحافظ القدس في الدائرة الانتخابية لقضاء القدس مع اريحا .

المادة ٣ - تعدل المادة (٣١) من القانون الاصلي باضافة عبارة (حيثما يتيسر) بعد عبارة (من الصنف الاول على الاقل) الواردة في الفقرة (أ) منها مباشرة .

- ٤ -

الرئيس : يتلى القانون المؤقت رقم (٤٠) مادة مادة .

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالشكل النهائي الذي سيرسل به للحكومة) .

الاسباب الموجبة

بالنظر لما تبين من ان الاكثريّة من عشائر بني حسن تقطن المناطق المجاورة لبلدة جرش وبما ان افراد هذه العشائر قد درجوا على مراجعة السلطات الادارية والقضائية في القضاء المذكور . فقد وجد من المصلحة العامة لاغراض الانتخابات النيابية فك ارتباطهم من قضائي الزرقاء والمفرق كما هي عليه الحال بمقتضى القانون الحالي وربطهم بقضاء جرش ولذلك فقد وضع هذا القانون لتحقيق هذا الغرض .

قانون مؤقت معدل لقانون الانتخاب المؤقت لمجلس النواب

رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٢

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون مؤقت معدل لقانون الانتخاب المؤقت لمجلس النواب لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع قانون الانتخاب المؤقت لمجلس النواب لسنة ١٩٦٠ والمشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كوحدة واحدة ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

- ٦ -

الرئيس : يتلى مشروع قانون دعاوى الحكومة

المعدل مادة مادة

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالشكل النهائي الذي احيل فيه للحكومة)

قانون رقم () لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون دعاوى الحكومة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون دعاوى الحكومة لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤) من القانون الاصلي باضافة عبارة (يتسبب من مديرها) بعد عبارة (دائرة الاراضي) و (دائرة الجمارك) و (دائرة الحراج) الواردة في البنود (٢ و ٣ و ٤) من الفقرة (ب) منها .

- ٧ -

الرئيس : يتلى مشروع قانون ديوان المحاسبة

المعدل مادة مادة

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالصيغة النهائية التي سيرفع بها للحكومة)

قانون رقم () لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون ديوان المحاسبة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون ديوان المحاسبة لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون

المادة ٢ - تعدل الفقرتان (د) و (و) من المادة (٢٥) من القانون الاصلي كما يلي :

(د) عن قضاء اربسد بما في ذلك قصبية عجلون باستثناء عشائر بني حسن ستة نواب منهم خمسة مسلمون وواحد مسيحي .

(و) عن قضاء جرش بما في ذلك عشائر بني حسن في قضائي المفرق والزرقاء باستثناء قصبية جرش نائب واحد مسلم :

المادة ٣ - تنقل جداول الانتخابات المتعلقة بعشائر بني حسن سواء اكانت في قضاء اربد او قضاء عمان لقضاء جرش وتعتبر بانها صحيحة وقانونية :

- ٥ -

الرئيس : يتلى مشروع قانون الخط الحجازي المعدل

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالشكل الذي سيرفع به للحكومة)

قانون رقم () لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون الخط الحجازي الأردني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون الخط الحجازي الأردني لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة العاشرة من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية اليها واعطائها رقم (٤) :-

٤ - جميع الامور التي تتعلق بموظفي ومستخدمي الخط .

رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يسلي بالقانون الاصيلي والتعديلات التي طرأت عليه كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة السابعة من القانون الاصيلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) وازدادة الفقرة التالية اليها : -

ب - عند تغيب رئيس ديوان المحاسبة يتوب عنه في ممارسة صلاحياته وكيل ديوان المحاسبة .

(د)

الرئيس : يتلى قرار اللجنة القانونية رقم (٧)

قرار رقم (٧)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصاها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١ برئاسة دولة رئيس المجلس وبحضور كل من الاعضاء المقرر معالي السيد فلاح المدادحة والاعضاء سماحة الاستاذ نديم الملاح ومعالي السيد علي الهنداوي ومعالي السيد رياض المفلح، ونظرت في مشروع القانون المعدل لقانون استقلال القضاء لسنة ١٩٦٣ الهال اليها من قبل دولة رئيس المجلس وبعد دراسته ومناقشته قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب مع ادخال التعديلات التالية عليه وهي : -

١ - يستعاض عن الفقرة (٤) المضافة بموجب المادة (٢) منه بالنص التالي : -

(٤) - ان يكون من الحامين الاساتذة او ممن مقيم على تعيينه في الاعمال القلمية في المحاكم النظامية مدة سنتين أو أن يكون

مجموع المدة التي قضاه في المحاماة وفي الاعمال القلمية المشار اليها مدة سنتين على الاقل .

٢ - حذف المادة (٣) من مشروع القانون المعدل، لأنه لا يصح انتداب او اختيار احد قضاة محكمة التمييز للعمل في محكمة الاستئناف .

اللجنة القانونية

ملاحظة :

غائفة العضو معالي السيد رياض المفلح على الفقرة (٢) من القرار رقم (٧) سيديها في المجلس .

المقرر : (متابعا)

وهذا هو نص الاسباب الموجبة المربوطة بهذا القانون :

الاسباب الموجبة

لما شرعت وزارة العدلية والمجلس القضائي ان خريجي كليات الحقوق لا يستطيعون تولى المناصب القضائية الا اذا مرت عليهم فترة من الزمن يتدربون فيها على تطبيق القوانين المعمول بها في المملكة لاسيا وان دراساتهم الجامعية لا تمتد الى العلوم النظرية فقط وجد من المناسب ان يشترط القانون لتعيينهم قضاة ان يجتاز كل منهم مرحلة التدريب اما باحدى دوائر وزارة العدلية او ينال كل منهم لقب استاذ في المحاماة .

وكذلك تبين ان هنالك ظروفًا ماسة تستدعي انتداب احد قضاة محكمة التمييز ليغوي منصب رئاسة محكمة الاستئناف ولهذا جرى تعديل قانون استقلال القضاء بالشكل المبين اعلاه .

اخر ايام اللجنة القانونية مجلس الاعيان	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) القرار في ١٩٦٣/١٢/١	المادة ١ - كانت من مجلس النواب	المادة ٢ - كانت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة ٣ - كانت من الان
	موافقة كما وردت من الحكومة مع ادخال التعديل التالي : في الفقرة الاولى المضافة الى المادة الثالثة من القانون الاصيلي تضاف عبارة (تسم الحاكم) بعد عبارة (ملاك وزارة العدلية)	موافقة كما وردت من الحكومة مع ادخال التعديل التالي : في الفقرة (ج) المضافة الى المادة الثالثة عشرة بجاء كلمة (ويطلب) ويضاف عنها عبارة (ويطلب من المجلس القضائي اختيار) وازدادة كلمة (المجلس) بعد كلمة (يراه) الواردة في آخر هذه الفقرة .	تعدل المادة الثالثة من القانون الاصيلي باضافة الفقرة التالية اليها كفقرة (ج) : - على الرغم مما ورد في مطلع هذه المادة يجوز لوزير العدلية بطريق خاصه ان يطلب من المجلس القضائي احد قضاة محكمة التمييز ليغوي منصب رئاسة محكمة الاستئناف للمدة التي يراها المجلس مناسبه .	المادة ١ - يشترط فحين يولى القضاء ان يكون اذنا متعاضدا بالاحدية المدنية الكاملة . ٢ - ان لا تقل سنه عن اثنائه والعشرين . ٣ - ان يكون حاصلا على درجة ليسانس حقوق من جامعة سورية او مصريه او عراقية او على شهادة او دبلوم من معهد الحقوق الاسلامي او على شهادة من اي جامعة او معهد آخر يقره المجلس القضائي . ٤ - لا يكون قد حكم عليه بانه جاني او مجرم . ٥ - ان يكون عموما غير مدان جنائيا .
		موافقة كما وردت من الحكومة مع ادخال التعديل التالي : في الفقرة (ج) المضافة الى المادة الثالثة عشرة بجاء كلمة (ويطلب) ويضاف عنها عبارة (ويطلب من المجلس القضائي اختيار) وازدادة كلمة (المجلس) بعد كلمة (يراه) الواردة في آخر هذه الفقرة .	تعدل المادة ١٣ من القانون الاصيلي باضافة الفقرة التالية اليها كفقرة (ج) : - على الرغم مما ورد في مطلع هذه المادة يجوز لوزير العدلية بطريق خاصه ان يطلب من المجلس القضائي احد قضاة محكمة التمييز ليغوي منصب رئاسة محكمة الاستئناف للمدة التي يراها المجلس مناسبه .	المادة ١٣ - يجوز لوزير العدلية ان يجيب في حالة الضرورة احد القضاة المعينين في محكمة من ذات الدرجة او احد من الحكام الملاحق بها . ١ - لئلا تزيد على ثلاثة اشهر في السنة الواحدة . ٢ - لئلا تزيد على ثلاثة اشهر اخرى في السنة الواحدة اذا وافق المجلس القضائي على ذلك .

مكونة من الاصل

المقرر : اللجنة القانونية عندما درست هذا المشروع وطلبت ادخال التعديلات التي قرأتها نظرت فيما يتعلق بان المدة التي كان يتدربها الكاتب الذي يعين في وزارة العدلية والمدة التي يتدربها المحامي الذي يعمل في مكتب عام استاذ كانت سنتين . المشروع الذي عدله مجلس النواب رفع المدة الى ثلاث سنوات فرأت اللجنة القانونية ان ثلاث سنوات مدة كثيرة وارادت ان توضح الامر بأكثر مما ورد في القانون وجعلت توصيتها للمجلس الكريم بان تكون المدة لسنتين فقط حتى اذا عمل احد خريجي الحقوق في وظيفة كتابية في وزارة العدلية مدة سنة ثم ترك وعمل في مكتب عام استاذ مدة سنة اخرى تجمع السنتين حتى لا يتكرر التمرن مدة سنتين ويصبح اربع سنوات يعني تجمع السنتين تعتبر خدمة في وزارة العدلية ككاتب مع عمله في مكتب عام سنتين فقط .

ولهذا الاعتبار رأيت اللجنة تقيص المدة من ثلاث سنوات لسنتين .

ثم حذفت الفقرة (ج) التي ادخلها مجلس النواب بالنسبة للمشروع الذي ورد من الحكومة حذفتها للأسباب التالية :

الفقرة (ج) تضاف للبادة (١٣) والمادة (١٣) فقرتين (أ) و (ب) اضيف لها (ج) قالوا فيها : على الرغم مما ورد في مطلع هذه المادة يجوز لوزير العدلية بظروف خاصة ان يطلب من المجلس القضائي احد قضاة محكمة التمييز ليتولى منصب رئاسة محكمة الاستئناف للمدة التي يراها المجلس مناسبة .

هنا النص بخالف ما ورد في مطلع المادة الذي نص على انه يجوز لوزير العدلية ان ينتدب في حالة الضرورة احد قضاة العمل في محكمة ذات الدرجة او اعلى من المحكمة المبحث بها لمدة لا تزيد على ثلاثة

اشهر في السنة الواحدة اذا وافق المجلس القضائي على ذلك .

واريد ان اوضح للمجلس الكريم بانه في نظام الموظفين وهو نظام عام نص على انه لا يجوز انتداب موظف للعمل في وظيفة اقل درجة من درجته ، فن باب اولى انه لا يصح انتداب او لا يجوز انتداب قاضي يعمل في محكمة اعلى ليعمل في محكمة ادنى من المحكمة التي يعمل بها ، والامر واضح ان عضو التمييز ارفع من رئيس محكمة الاستئناف من حيث الدرجة والراتب .

ولذلك اللجنة توصي المجلس الكريم بخلف هذا التعديل وابقاء الحال كما كان عليه على انه لا يجوز ولا يصح انتداب قاض ليعمل في محكمة ادنى من المحكمة التي يعمل فيها .

وزير العدلية : معلوم لدى المجلس الكريم ان القضاء مستقل وقد ضمن استقلاله الدستور حيثما نص على مبدأ الفصل بين السلطات كما ضمن استقلاله قانون استقلال القضاء وهو قانون خاص وان عمل الانتداب هو اجراء ليس بالاجراء القضائي انما هو اجراء اداري اعطى لوزير العدل بمقتضى هذا القانون الخاص قانون استقلال القضاء بظروف خاصة وقد نص فيه على ان الانتداب يجري من محكمة ادنى الى محكمة اعلى واعطى لوزير العدل . اما الانتداب الذي نحن بصددده فقد اعطى للمجلس القضائي الذي له الحق ان يعين رئيس محكمة الاستئناف لا ان ينتدب رئيس محكمة الاستئناف لمدة مؤقتة وظروف خاصة فهنا بخالف ولا يسرى عليه النص الذي اشارت اليه اللجنة القانونية من انه لا يصح ان ينتدب قاضي من محكمة اعلى الى ادنى ، هنا استثناء لهذه القاعدة ، الانتداب من ادنى الى اعلى كان حقاً من حقوق

اتكلم عن هذا الموضوع - قالت اذا مضى عليه مدة سنتين سواء كان في التدريب على المحاماه او في الاعمال القلمية بحسب له ، لكن الصياغة اعتقد جاءت على عكس ما تريد اللجنة والاقتراح لمعالي رياض بك .

السيد المفلح : مجرد اخذ شهادة من المحامي . . السيد الهنداوي : هي واردة ولكن بها بعض الغموض . . قيل ان يكون من المحامين الاساتذة او ممن مضى على تعيينهم في الاعمال القلمية في المحاكم النظامية لمدة سنتين او ان يكون مجموع المدة التي قضاه في التدريب في المحاماه هنا خطأ في الصياغة . .

السيد المفلح : بالاساس هو محامي ولاجل ان يأخذ الأستاذة . .

السيد الهنداوي : . . انت قلت اذا تدرب المحامي سنة وتمرن في الاعمال القلمية سنة تجمع السنتين هذا اقتراحك ووافقتك عليه لكن لما وضع النص ما وضع كما تريد انت

الرئيس : هل توافقون على اضافة كلمة التدريب ليستقيم المعنى لان هذه الكلمة سقطت سهواً وعلى التعديل بالفقرة (أ) من القرار ؟

الجميع : موافقون

السيد المفلح : مقرر اللجنة جاء على الاسباب الموجبة التي اشار اليها من اجل الغاء الفقرة (ج) القصد من وضع هذه الفقرة وتوسيع نطاق الانتداب للمصلحة العامة فظالما في وجودها مضلحة عامة في انتداب اعضاء محكمة التمييز لرئاسة محكمة الاستئناف فهنا ضروري ولايرد ما جاء به المقرر من انها تتناقض مع الفقرة التي تمنع على الانتداب من اعلى الى ادنى ويقرر من ان لا ينتدب من اعلى الى ادنى .

وزير العدل اما هنا فالحق اعطى للمجلس القضائي وهو حالة استثنائية ولا يصح ان يسرى على مثل هذه الحالة ما اشار اليه المقرر من ان نظام الموظفين اشترط مثل هذه الحالة ذلك لان القانون الخاص هو الذي يسري في مثل هذه الحالة التي نحن بصدددها وهو قانون استقلال القضاء والظروف التي دعت لمثل هذا الانتداب هو كثرة القضايا في محكمة الاستئناف ، فهناك مئات القضايا متركة ولا تعرض الاعلى خمسة قضاة مما يستدعي انتداب احد قضاة محكمة التمييز من ذوي الخبرة والكفاءة والمقدرة على حل هذه المشكلة وزير العدل معطى بحكم قانون استقلال القضاء معطى صلاحية انتداب وكيل وزارة العدلية رئيساً لمحكمة الاستئناف معطى صلاحية لينتدب المستشار الحقوقي رئيساً لمحكمة الاستئناف ومعطى صلاحية ايضا لأن ينتدب النائب العام ورئيس محكمة البداية ، ولكن مثل هذا الانتداب لا ينبغي بالغرض ولا يعالج هذه الحالة التي نواجهها في محكمة الاستئناف بالذات مما اقتضى الامر ان ينتدب احد قضاة محكمة التمييز من ذوي الخبرة وذوي الكفاءة والمقدرة على حل هذه المشكلة وعلى كل حال الامر للمجلس الكريم .

المقرر : يا سيدي ، القاعدة الفقهية الصحيحة تقول لا مجال للاجتهاد في مورد النص فظالما المادة (١٣) من قانون استقلال القضاء وهي المطلوب اضافة فقرة (ج) اليها تمنع انتداب القاضي في محكمة الا اذا كان من ذات الدرجة او اعلى فلا يجوز الاجتهاد بان يقال يجوز لوزير العدلية ان ينتدب وكيل الوزارة او ينتدب المستشار الحقوقي او القاضي الفلاني لا يصح ان نجعل هذا التعديل مخالف لما ورد في مبدأ المادة هذا هو رأي اللجنة .

السيد الهنداوي : يا سيدي ، اللجنة مثل ما شرحت معالي المقرر رأيت ان لا تنصاعف السنتين . . انما

احد من قضاة محكمة التمييز قطعاً اما اذا اردنا ان نخرج من بقية العالم بدعة لمانع :

المقرر : اذا كان نظام الموظفين المدنيين في المادة (٧٢) منه نص على انه لا يجوز انتداب موظف لعمل اقل من درجته ، فمن باب اولى ان نحافظ على الناحية القضائية أكثر من الموظفين العاديين . في قانون استقلال القضاء اورد في المساده (١٣) وحدها فيها الانتداب ونصت على انه لا يجوز لوزير العدلية او للمجلس القضائي ان ينتدب قاضي ليعمل في محكمة اقل من المحكمة التي يعمل فيها بل يجب ان تكون مماثلة لها او اعلى منها .

فحفظاً على هذا النص وعلى كرامة القضاء رأت اللجنة القانونية ان توصي مجلسكم الكريم بحذف التعديل الوارد بالفقرة (ج) .

الرئيس : الآن الاقتراح بحذف الفقرة (ج) .. السيد المفلح : نقطة نظام ، المادة (٥٢) توجب طرح قرار اللجنة على الاقتراع اذ ورد فيها : (اذا قررت احدى اللجان تعديل مادة في مشروع قانون احيل اليها ، يبدأ بتلاوة اصل المادة كما وردت من مجلس النواب ، ثم التعديل الذي قرره اللجنة ويطلب الرئيس ابداء الرأي في قبول التعديل او رفضه .. الخ)

ولذلك قرار اللجنة الذي يطرح للتصويت

المقرر : يطرح قرار اللجنة .

الرئيس : نعم والموضوع اشيع مجتاً

وزير العدلية : قبل الاقتراح دولة الرئيس .. تعليقا على ما ورد بكلمة معالي مقرر اللجنة ، اقول انه اذا كان هناك تناقض بين قانون عام وقانون خاص يؤخذ بالقانون الخاص ، واذا حصل تضاد بين

تناقض والقصد في الفقرة الاولى قبل ادخال هذا التعديل من عدم انتداب اعضاء من محكمة التمييز هو لأبعاد محكمة التمييز من تحت التأثيرات التي ربما بعض وزراء العدلية ليسيتوا التصرف من اجل انتداب الاعضاء الى محكمة ثانية ، كما ان الفقرة المذكورة اوجد بها قيود احترازية تمنع هذا التخوف وهذا التسلط اذ ورد لوزير العدلية بطرود خاصة ان يطلب من المجلس القضائي ان يميز هذا الانتداب ، اجازته هذا الانتداب من المجلس القضائي المؤلف باكثرية من اعضاء محكمة التمييز يحول دون الامور التي اشار اليها معالي وزير العدلية ، ومصالح الناس هي اولى بالاحترام أكثر بكثير من ان نأخذ انه يجوز انتداب عضو من محكمة التمييز الى رئاسة محكمة الاستئناف في حين ان رئاسة محكمة الاستئناف لا تقل اهمية عن عضوية محكمة التمييز قط وما تراه محكمة الاستئناف في الاحكام المبوت فيها او القطعية او التي تكسب الدرجة القطعية هي أكثر بكثير من القضايا التي تراها محكمة التمييز .

لوزارة العدلية لما تقدمت بهذا التعديل رأيت بعد التجربة والاختبار انها بحاجة الى توسيع نطاق منطقة الانتداب لتيسر امور الناس ومصالحهم . لذلك ارى من الضروري ابقاء على الفقرة لما لها من مساس بالمصالح العامة ومصالح الافراد .

الرئيس : لا يجوز مجلس بكرة احد لأن المجلس القضائي هو صاحب الصلاحية .

السيد الهنداوي : ياسيدي ، المادة اذا اقرت كما هي معدلة فهي هدم للحصانة القضائية وفي كل بلاد العالم ، آتوني ببند واحد يحرق هذه الحصانة الغاية منها توفير الحصانة اللازمة وان لا يكون قضاة اعلى محكمة عرضة للانتداب لمدة سنة او سنتين هذا الشيء المعمول فيه في العالم ولا يوجد ضرورة لانتداب

دائماً بتوسيع هذه الحصانات وزيادتها لا تنقيصها المجلس مطالب بذلك وهذه امانة في عنقه امام الله : المقرر : ارجو ان يؤخذ التصويت على قرار اللجنة .

الاستاذ الشيخ الملاح : نظام للموظفين اصبح قانوناً لانه صدق من المراجع العليا ، لذلك انا اصر على ما قرره اللجنة :

الرئيس : من يوافق على قرار اللجنة بالنسبة للفقرة (٢) . (فلم يوافق المجلس عليه)

الرئيس : هذا يعني ان المجلس وافق على الفقرة (١) من القرار ولم يوافق على الفقرة (٢) من القرار والآن يلى القانون مادة مادة بالشكل الذي سيصاد به مجلس النواب للموافقة عليه .

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه مجموعه وهذا هو نص القانون بعد تعديله وبالشكل الذي سيصاد به مجلس النواب) .

قانون رقم () لسنة ١٩٦٣

قانون تعديل لقانون استقلال القضاء

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون استقلال القضاء لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة الثالثة من القانون الاصلي باضافة الفقرة الجليلية التالية اليها بعد الفقرة (٣) مباشرة واعادة ترقيم الفقرتين (٤ و ٥) منها بحيث تصبحان (٥ و ٦) .

نظام وبين قانون يؤخذ بالقانون ، وهنا لا يؤخذ بنظام الموظفين اطلاقاً ولا يصح الاشارة اليه لان القضاة تنظم امورهم قواعد قانونية كما ان القانون المنظور الآن هو قانون خاص بهذا بالنسبة وتعليقا على ما جاء باقوال المقرر .

وتعليقا على ما جاء باقوال عضو اللجنة معالي علي بك الهنداوي اقول ان الحصانة القضائية مضمونة ذلك لأن الانتداب إنما يجري من قبل المجلس القضائي ، المجلس القضائي الذي له الحق ان يعين رئيس محكمة الاستئناف لا ان ينتدب رئيس محكمة الاستئناف لمدة مؤقتة :

السيد الهنداوي : القاعدة العامة سواء في السلك القضائي او الخدمة المدنية تعرف قاعدة عامة وهي انه لا يجوز انتداب موظف من وظيفة اعلى الى وظيفة ادنى حتى القانون قال ايضا لا يجوز اذا كانت الوظيفة اقل اهمية ومحكمة التمييز بلدانها ومحكمة العدل لها قرارات فسخت بها اعمال الوزراء السليدين انتدبوا موظفين كبار الى وظيفة اقل اهمية ، القاعدة العامة ان لا ينتدب موظف الى وظيفة اقل اهمية هذه قاعدة عامة ولا مجال هنا للمقارنة بين قانون خاص وقانون عام لكن كقاعدة تطبق على كافة مستخدمي الدولة جاء قانون استقلال القضاء واعطى حصانة للقضاة جرياً على القاعدة العامة ، فأتى هذا القانون وخدش هذه الحصانة وتركها ، هنا البحث لا يجوز ان ينتدب قائم مقام مثلاً لوظيفته مدير ناحية ، ولا يجوز ان ينتدب عضو محكمة التمييز الذي يحكم بالاعدام وحكمه قطعي ونهائي ، علماً أصبح وزيراً للعدلية واغضب على قاضي انتدبه للقدس وابقي ستين فلا يعمل ولا يجد ولا يجتهد : المجلس طالب ويطالب